

الهجرة غير الشرعية وانعكاسها عن الأمن الليبي في مكافحتها

رائد/ أ. فرج صالح العوكلي

رئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية بمعهد تدريب الشرطة درنة

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة عن الانعكاسات التي سببتها الهجرة غير الشرعية في الأمن القومي ، حتى اصبحت الهجرة غير الشرعية خطرا كبيرا يهدد سلامة الدولة الليبية ، وخاصة الدول المجاورة التي تكثر فيها نسبة البطالة ، ومن جانب آخر اصبحت تؤثر أكثر من ناحية تسلل الجماعات الإرهابية عن طريق الهجرة غير الشرعية مما أزمّت الوضع الأمني في ليبيا ، فمن هذا المنطلق عملت هذه الدراسة من حيث الإطار المنهجي حيث حددت مشكلة الدراسة حول الهجرة غير الشرعية وانعكاسها عن الأمن الليبي في مكافحتها ، خاصة بعد انتشار الجرائم الجنائية والإرهابية والإتجار بالبشر ، كما حددت درستها تحديد دوافع الانعكاسات الأمنية من الهجرة الغير شرعية في ليبيا ، وأهميتها لرصد أكبر المشكلات التي تواجه الأمن الليبي ، والتداعيات التي انتها من قبل الدول المجاورة ، واتخذت هذه الدراسة في منهجيتها تطبيق البحث الوصفي من خلال إعداد ورقة استبيان الكترونية ، والتي تم توزيعها عن طريق صفحات التواصل الاجتماعي (فيس بوك) وتم وضع التساؤلات التي ستبنى عليها الورقة الالكترونية لاستبيان الجمهور عن هذه التداعيات التي اخترقت الحدود بدون وجه حق، وكما اعتمدت هذه الدراسة على بعض من الدراسات السابقة التي لها أهداف عن الانعكاسات السلبية اتجاه الهجرة غير الشرعية عن الامن الليبي .

بعد ذلك اتخذنا في الإطار النظري البحث الأول عن انعكاسات الهجرة غير الشرعية وتمثلت في ثلاثة مباحث .

المبحث الأول / انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن الليبي ، ومساوئ وجرائم الهجرة غير الشرعية في انعكاسها عن الأمن الليبي .

المبحث الثاني / وتمثلت في الأمن الليبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وفرضية الأمن الليبي ، ودواعي التحصين الأمني .

المبحث الثالث / وتمثلت في اسئلة الاستبيان التي اتخذت على شكل استبيان الكتروني وتم توزيعه عن طريق التواصل الاجتماعي ، بعد ذلك خلصت بنا الدراسة من ناحية النتائج الاستبانة في نسبتها مائة بالمائة ، كون أن الانعكاس الأمني من الهجرة غير الشرعية التي ساعدت في انتشار جرائم الإرهاب والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات .

فهذه الانعكاسات سببت في اثر ايضا عن الغذاء والدواء ، وخاصة من خلال الانقسامات السياسية ، وأيضاً أصبحت العمالة غير الشرعية مشرعا من غير إجراءات رسمية من قبل الدولة الليبية .

فمن هذا الاساس السالف الذكر توصلنا في دراستنا العلمية هذه لعدة توصيات ، وتم ذكرها بعشر نقاط ووضع من خلالها خطة استراتيجية تمثلت في شكل رسم بياني ، عن كيفية سبل حصر العمالة الأجنبية غير الشرعية المتواجدة في داخل دولة ليبيا .

• المقدمة:

عرفت الهجرة غير الشرعية منذ وجود الإنسان على الأرض، وقد عرفت المجتمعات المختلفة ما هي إلا عن تنقل جماعات من مكان إلى آخر، وذلك لتوفير سبل العيش أو تحقيق الأمن والاستقرار، ومن ذلك اختلطت الثقافات والمجتمعات بعضها بالآخر، وكان لها دور في الإرث الحضاري، ولكن في وقتنا الحالي لا يمكن أن نهمل تأثيراتها السلبية وخاصة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مختلف المجتمعات.

فلهذا نرى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية، خاصة في ظل تنامي التكنولوجيا الرقمية، حيث أن العولمة الاقتصادية جعلت العالم شبيهاً بقرية صغيرة، فلهذا العولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية والتي من خلالها يتم إلغاء قيود التجارة وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال، وعليه هذا الأمر ألحق الضرر بالدول الفقيرة، بحيث لا تجد شعوبها ملاذاً سوى التفكير في الهجرة بشتى الطرق.

وعلى إثر ذلك أصبحت الهجرة غير الشرعية خطراً كبيراً يهدد سلامة الدولة الليبية وخاصة الدول المجاورة التي تكثر فيها نسبة البطالة وأيضاً من هم يحملون الأفكار المتطرفة في استغلالهم لمثل هذه المواقف لكي يتمكنوا في التنقل وخاصة الدول الأوروبية، فمن هذه المنطلق

وبالخصوص في تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وعدم مراقبة الحدود الليبية، فجعلت منها منطقة عبور لهم، وأيضاً منهم من استقر في ليبيا، وكما تسببت الهجرة الغير شرعية في انتشار المخدرات وظاهرة التسول، وتبين أن المهاجرين غير الشرعيين يؤثرون في الأمن القومي.

وعليه ستكون هذه الورقة في انعكاسات الهجرة الغير شرعية في انعكاسها عن أمن الدولة الليبية، حيث ستقسم هذه الورقة على شكل مبحثين، الأول انعكاسات الهجرة الغير الشرعية والثاني الأمن الليبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

• مشكلة الدراسة:

إن هذه الدراسة تدور حول الهجرة غير الشرعية وانعكاسها عن الأمن الليبي في مكافحتها، هذا من بعد انتشار الجرائم الإرهابية والسرقة والخطف والاتجار بالبشر وانتشار الأمراض في المجتمع الليبي، وأيضاً بتوغل دخول الإرهابيين من الدول الإقليمية المجاورة لليبيا، وعلى المستوى الدولي نتيجة الفراغ الأمني والعسكري في السنوات الأولى من بعد ثورة فبراير.

• أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة البحثية الخاصة بمؤتمر الهجرة غير الشرعية والتي خصّصت في اتجاهها هذه الورقة عن الانعكاسات في الأمن الليبي لمكافحتها، وعليه تسعى في هدفها لتحقيق الآتي:

1. تحديد دوافع الانعكاسات الأمنية من الهجرة غير الشرعية في ليبيا.
2. المبادئ التي يجب أن تتكون عليها الأمن الليبي للحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
3. اختيار الطرق الإيجابية لهذه الانعكاسات من حيث وضع خطط أمنية لمستقبل الأمن الليبي لمكافحة هذه الظواهر السلبية.

• أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة العلمية أهمية لرصد أكبر المشكلات التي تواجه الأمن الليبي، وأيضاً في تداعياتها من دول الجوار لها، حتى أصبحت الهجرة غير الشرعية من أكثر الأزمات في ليبيا وسبباً في تهديد استقرارها، حيث أحصت منظمة الهجرة الدولية عبور أكثر من 704 آلاف مهاجر غير شرعي في ليبيا خلال عام 2018م، لهذا سوف نوضّح طبيعة المشاكل الأمنية بسبب الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

- منهجية الدراسة:

إن هذه الدراسة اتخذت تطبيق البحث الوصفي والقائم على التحاليل العلمية من أبحاث ودراسات تطبيقية، وتقارير وإحصاءات تتعلق بالهجرة غير الشرعية.

- حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: من 2020/08/08م إلى 2020/11/15م.

الحدود البشرية: تقوم هذه الورقة البحثية لدراسة المهاجرين غير الشرعيين وعن انعكاساتها في الأمن الليبي وكيفية مكافحتها.

- الدراسات السابقة:

دراسة (إبراهيم، 2013) بعنوان: "آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور": هدفت هذه الدراسة إلى توضيح آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا بأعلى بلدان العبور ليبيا نموذجًا، حيث بيّنت الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل هاجسًا مخيفًا يهدّد سلامة الوطن والدول التي تستقبل المهاجرين الغير شرعيين، باعتبار أن ليبيا من دول العبور والتعرف على المجهود المبذول من قبل القيادات المحلية الليبية والدولية.

وقد بيّنت الدراسة أن هناك انتشارًا واضحًا للعصابات وتهريب البشر والتجارة بالأعضاء البشرية.

دراسة الكويت (2017) بعنوان: "الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن الليبي": هدفت إلى دراسة ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي، ومن خلال التعرف على هذه الظاهرة من حيث الحجم والتطور والأبعاد المختلفة في ظل ما تشهده الأوضاع السياسية والأمنية من فوضى وانفلات أمني، وبيّنت الدراسة أن الهجرة غير القانونية إلى ليبيا تشهد تصاعدًا مستمرًا في ظل تردّي الأوضاع السياسية والأمنية، وهذه الظاهرة غير خاضعة إلى الضبط من جانب السلطات الليبية أو دول المصدر أو دول الاتحاد الأوروبي.

دراسة (محمد امحمد، 2017): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية، والتي سببتها تردّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في ليبيا، بسبب الحروب والصراعات وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017، وقد تناولت أسباب الهجرة غير الشرعية، وأثرها على الأمن القومي، وبيّنت مكونات الأمن القومي الليبي، وأهم التحديات التي واجهها، واستطلاع الحلول للحدّ من تأثيرها على الأمن القومي الليبي.

• تساؤلات الدراسة:

- س1: هل للانقسام السياسي الداخلي في ليبيا تأثيرًا على تدفق الهجرة غير الشرعية؟
- س2: هل للهجرة غير الشرعية تأثيرًا على الأمن القومي الليبي؟
- س3: ما مدى انعكاسات الهجرة غير الشرعية عن الأمن الليبي؟
- س4: ما هي التدابير التي يستوجب على الأمن الليبي اتجاه هذه الانعكاسات للهجرة غير الشرعية لمواجهتها من حيث انتشار الجرائم والإرهاب؟

انعكاسات الهجرة غير الشرعية

- انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن الليبي
- مساوئ وجرائم وانعكاسات الهجرة غير الشرعية في ليبيا
- المراحل التي تسلكها الهجرة غير الشرعية في انعكاسها عن الأمن الليبي

• انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن الليبي:

- إن الانعكاسات للهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن الليبي سواء على المجتمع الذي بدأ منه أو المجتمع الذي انتهت إليه، وتداعيات الهجرة غير الشرعية والتشكلات القانونية للتصدي لها.
- إن من تداعيات الهجرة غير الشرعية عدّة عوامل منها:

1. عامل الطرد من البلد الأصلي.
2. عامل الجذب إلى بلد المقصد.

أولاً: عامل الطرد من البلد الأصلي:

1. العوامل الاقتصادية:

- الافتقار لوسائل الرخاء الاقتصادي؛ مما يجعل الدول عاجزة عن تحقيق ازدهارها؛ فيفكر مواطنها في الهجرة غير الشرعية كمنعرج حاسم لتجاوز نفق أزمة البطالة وكبوة والفقير والفاقة.⁽¹⁾

1 - بن فرحة، رشيد، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، جامعة أويكر بلقايد، تلمسان، كلية

الحقوق، 2009-2010م، ص62.

2. العوامل الاجتماعية:

إن الوضع الاجتماعي في جميع بلدان الوطن العربي عرف تدهوراً معيشياً ملحوظاً وخاصة في تداعيات البترول، من ناحية العقود الماضية ما بعد الربيع العربي، حيث أصبح سوء التسيير وتبديد المال العام واعتماد الاقتصاد الوطني بصفة شبه كلية على عائدات النفط، ما جعله عرضة للهزات التي عرفها سوق النفط جراء تراجع الأسعار خاصة خلال الأشهر الأولى من عام 2020م المتزامنة مع ما يعيشه العالم من أزمة وباء كورونا (كوفيد 19).⁽¹⁾

3. العوامل السياسية:

الصدعات السياسية ما بين الأحزاب والسلطات الحاكمة في بعض دول جنوب صحراء أفريقيا مثل: مالي والنيجر ورواندا، والكونغو، مما خلفت حروباً داخلية في شكل حرب عصابات مثل جماعة بوكو حرام بنيجيريا.

وقبائل مالي، وكذلك الحروب الداخلية في كل من ليبيا، وسوريا واليمن، ولا زالت ليومنا هذا، وكذلك الحرب الأهلية اللبنانية في تسعينات القرن الماضي، لهذا فإن عدم الاستقرار والانتهاك والمساسق بالحقوق كلها تؤدي إلى زيادة معدل الهجرة بشتى الطرق.⁽²⁾

ثانياً: العوامل التي تجذب إلى بلدان المقصد:

1. الصورة النمطية المشرفة لدول المقصد في الانبهار الذي تروج له بلاد الغرب لفك جدلية البؤس.

2. مثل العمل في احتياج دول الغرب لليد العاملة وتباين الأجور لتعويض العجز الديموغرافي في القارة الأوروبية لمواصلة ازدهارها الاقتصادي، حيث قدرت المصالح الديموغرافية للأمم المتحدة لأته على أوروبا استقبال 159 مليون مهاجر سنة 2025م.

3. تبين صورة المغتربين بالنجاح في أثر النعمة المادية والتفاخر بشتى الطرق للمهاجرين العائدين وقد العطل.

1 - ذياب حافظ، ورقة علمية منشورة، كتاب أعمال مؤتمر إشكاليات الهجرة واللجوء في الوطن العربي، ص71.

2 - متوفرة في ويكيبيديا على الموقع: <https://wikipedia.org/wiki> تاريخ الزيارة 21.4.2020 على الساعة 21:55م.

4. الإغراءات والتسهيلات من قبل مكاتب تنظيم الهجرة غير الشرعية لاستهداف واستنزاف الكفاءات العلمية التي لم تتحصّل من الدولة أي عمل بمؤسساتها وذوي الخبرة الحرفية أيضاً.
5. إن هجرة الأطفال القاصرين وهجرة المرأة العربية اتجاه بلدان المقصد وخاصة مع النساء المتزوجات لها استجابة غامضة؛ كون معظم قوانين الهجرة تمنع إعادة الأطفال القاصرين، فالدول التي يصلون إليها تضمن لهم حياة لحماية حقوقهم، كالتعليم والإيواء، والعلاج النفسي؛ هذا ما جعل العدد يتزايد تجاه المهاجرين من الأقطار العربية إلى أوروبا.

• مساوئ جرائم وانعكاسات الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

إن للهجرة غير الشرعية نجوماً، حتى أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل هاجز الخوف والذعر في جميع الأقطار الليبية وخاصة في الجنوب والغرب الليبي، مما سببت في تنامي للجرائم التي تخصصت فيها الشبكات الإجرامية، والمؤسف أن غالبية هذه الجرائم تقع في قبضتها ضحايا من النساء والأطفال القاصرين، حتى تعددت هذه الجرائم من ناحية الجريمة المنظمة، وجريمة غسل الأموال، وجرائم المخدرات، وجرائم الإرهاب، وجرائم الاتجار بالبشر، وجرائم المهاجرين في تهريبهم وجرائم الاغتصاب والاستغلال لهذا النهج في دمار الدولة.

وباعتبار الهجرة محور أساسي في العلاقات الأورو متوسطة، وبما أنها تمتلك دول الاتحاد الأوروبي وكل دولة أوروبية على حدة سياسات منظمة للهجرة، ولا سيما في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أن هذه السياسات تتميز بأحدثتها وبعدها عن الشراكة الحقيقية مع بلدان الوطن العربي التي هي في الأصل مصدرة للهجرة، وبتحكم المصالح الأوروبية الأمنية السياسية فيها أكثر المصالح الاقتصادية.⁽¹⁾

لهذا المحور حتى أصبحت أساسية في الدول الأورو متوسطة، نتيجة ما شهدته المناطق العربية سلسلة من الأحداث الدامية على غرار حرب الخليج الأولى والثانية، والحرب الأهلية في لبنان العشرية السوداء في الجزائر، وحرب السودان والتي أدت إلى تقسيم دولة السودان، وكذلك أحداث الربيع العربي التي شهدته بعض الأقطار العربية من أجل إسقاط الأنظمة السائدة مثل مصر،

1 - مرجع سابق، نياح حافظ.

الجزائر، تونس، ليبيا، اليمن، سوريا، وأمام تردي الأوضاع تظهر حاجة الأفراد لهجرة أوطانهم بشتى الطرق، شرعية كانت أو غير شرعية بحثاً عن الأفضل.⁽¹⁾

• **المراحل التي تسلكها الهجرة غير الشرعية في انعكاسها عن الأمن الليبي:**

إن هذه المراحل لها ثلاثة مسارات وهي:

1. الوصول إلى ليبيا عبر طرق متعدّدة ومتنوعة بحسب جهة الوصول.

2. مرحلة محفوفة بالمخاطر.

3. مرحلة التجميع في مدن الساحل الليبي.

فلهذا حدّدت هذه المراحل عبر مسارات ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيين إلى ليبيا ضمن ستة مسارات وهي:⁽²⁾

— المسار الأول: من السودان عبر الحدود المصرية، ومنها إلى ليبيا عبر جبل عبد المالك شرقاً إلى منطقة السرير مروراً على منطقة الواحات وصولاً إلى منطقة إجدابيا والبريقة، ثم إلى الشمال وصولاً إلى أوروبا.

— المسار الثاني: من السودان إلى المرمك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بجمهورية مصر العربية، ثم إلى جبل عبد المالك ومنه إلى بوزريق، وإلى منطقة تازربو التي تبعد 280 كيلومتر عن الكفرة، ومن ثم إلى منطقة إجدابيا والبريقة وصولاً إلى أوروبا.

— المسار الثالث: من السودان إلى المرمك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بحوالي 70 كيلومتر ومنه إلى سيف البدلي بحوالي 80 كيلومتر من العوينات ومنه إلى جبل الشريف وصولاً إلى منطقة ريبانة التي تبعد عن الكفرة بحوالي 135 كيلومتر.

— المسار الرابع: من السودان إلى المرمك إلى منطقة سليمة جنوب العوينات بجمهورية مصر العربية، ثم إلى جبل عبد المالك ومنه إلى بوزريق، وإلى منطقة تازربو التي تبعد حوالي 280 كيلومتر عن الكفرة، ومن ثم إلى منطقة إجدابيا والبريقة وصولاً إلى أوروبا.

— المسار الخامس: من السودان إلى المرمك رجوعاً إلى السودان بالقرب من قلع التوم بحوالي 100 كيلومتر، مروراً بالأراضي التشادية ويتجه بالقرب من منفذ السارة البري، وصولاً إلى منطقة ريبانة، ثم إلى منطقة السرير، متجهين إلى منطقة إجدابيا شمالاً.

1 - مركز عمران، ص 6.

2 - صحيفة بوابة الوسط (2018م)، تهريب البشر من السودان وتشاد إلى ليبيا، المسارات والحلول (رؤية من داخل الكفرة)، 23 يوليو.

— المسار السادس: من دارفور في السودان مرورًا على القلع الغربي فيها، ثم عبور ليبيا بالقرب من منفذ السارة إلى خط الأربعمئة، ومن ثم إلى جبل كلمنجة، ومنطقة واو الناموس إلى سبها، ثم إلى طرابلس.

— المسار السابع: من تشاد إلى ليبيا بالقرب من منفذ السارة البري، ومنه إلى منطقة ريبانة أو جبل كلمنجة.

فأما عن مسار الهجرة غير الشرعية للمصريين إلى ليبيا، من حيث أن تعد الجمهورية المصرية التي تعاني من تدفق أنبائها من ناحية هذا المسار.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية في منعها للهجرة غير الشرعية، ومن قبل قوات الجيش في مصر وليبيا، فإن عصابات التهريب تتجح كل مرة في إيجاد وسيلة تسمح لها باختراق الحدود بين البلدين، سالكة ممرات رئيسية مثل طريق البحر المتوسط، حيث تستخدم مراكب الصيد المصرية لنقل المهاجرين إلى الشواطئ الليبية، ويوجد ممر آخر لتهريب المهاجرين جنوب منفذ السلوم، وهي منطقة معروفة بوجود حقول الألغام فيها، بالإضافة إلى ذلك تعد منطقة جنوب واحة سيوة أو بحر الرمال العظيم، ثالث أهم ممرات الهجرة غير الشرعية، ويتم اللجوء إليها بعد تضيق الحناق من قبل قوات حرس الحدود المصرية على المهريين الذين كانوا يستخدمون القرى الحدودية غرب مدينة سيوة، وكما توجد طرق أخرى لتهريب المهاجرين إلى ليبيا تمر عبر السودان، وإما أن تمر بشكل شرعي من مصر للسودان، أو غير شرعي من السودان إلى ليبيا.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الأمن الليبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

- فرضية الأمن الليبي
- دواعي التحصين الأمني
- فرضية الأمن الليبي:

إن لسياسات الردع والاحتواء والتعايش السلمي دورًا في البحث عن تحقيق الأمن والسلام وتجنب الحروب المدمرة، حيث برزت الحاجة إلى البحث عن قوة تجسد إرادة الدولة، فكان لا بد من سعي

1 - فرج عبد الفتاح (2017م)، هجرة المصريين عبر ليبيا، ألغام ومطارات وصحراء تبتلع الناهيين، جريدة العرب الدولية، 68 تشرين أول، السعودية.

الدولة نحو تحقيق أمنها، بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب وأن تحقق القدرة على حماية تلك المصالح حتى لو اضطرت لاستخدام الحرب.⁽¹⁾

بعد ثورة 17 فبراير تم انهيار الأمن الليبي، حيث إن اضطراب الوضع الأمني في المنطقة الحدودية بين ليبيا وتونس والسودان ومصر وتشاد أدى إلى تشكيل شبكات تهريب؛ مما نجم عنها دخول مقاتلين إلى الأراضي الليبية؛ حتى أصبحت شبكات التهريب الناشطة والمدعومة من قبل جهات ذات نفوذ وسيطرة على الموارد الليبية من حيث الغذاء والدواء وليس لها أي صفة شرعية من الدولة اتجاهها، لهذا منظومة الأمن وبالأخص الأمن القومي باتت في زوال نهائي.⁽²⁾

ولهذا نرى من أساسيات فرضية الأمن الليبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والعمالة الوافدة بدون شرعية فلا بد من وضع الحلول السياسية لنمط الحفاظ على السلم الأمني، ونوجزها فيما يلي:⁽³⁾

1. الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
2. الالتزام بالإعلان الدستوري، والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات للحفاظ على امن الغذاء والدواء
3. الالتزام بمبدأ احترام القضاء واستقلاله والحرص على نزاهته وحياده.
4. الالتزام بأن الشريعة السلمية في مكافحة الظواهر الهدامة مثل العمالة الوافدة عن طريق الهجرة غير الشرعية هي مصدر تشريعي وكل ما يخالفها يعد باطلاً.
5. التأكيد على مبدأ المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز بينهم؛ حتى لا يصبحوا عرضةً لاختراق الأمن الليبي من ناحية الغذاء والدواء.

• دواعي التحصين الأمني:

لما ذكرناه سلفاً عن طبيعة فرض الكيان الأمني من حيث بناء جدار فرضيات الدولة حتى تتمكن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فهذا رأينا لطبيعة الحال الانعكاسات السلبية التي حلت بهذه السلطات لفقدانها عقوبة الردع ضد الأفراد الخارجين عن القانون من ناحية العمالة الوافدة

1 - محمود (2017م)، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعثية المواجهة، صحيفة المستقبل الليبية، 12، أيار.

2 - مركز كانيغي لدراسات الشرف الأوسط، (2018م)، انهيار الأمن في ليبيا ينعش شبكات التهريب عبر الحدود، 30، كانون ثاني، لبنان.

3 - رؤوف، منصور (2014م)، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سطيف، الجزائر.

وتأثيرهم في الغذاء والدواء ومن ثم سادت الفوضى وأصبح حكم شريعة الغاب خاصة من فبراير عام 2011م.

فلقد شكّل الانفلات الأمني التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة، وذلك بسبب وقوع الأسلحة بأيدي المواطنين بشكل عشوائي؛ مما نتج عن ذلك الخروج عن القانون، وسبب في ظهور الهجرة غير الشرعية فمن خلالها ايضا اصبح لها تأثير على الغذاء والدواء للعمالة الوافدة وظاهرة انتشار الهجرة غير الشرعية، أصبحت لها ردود سلبية على مؤسسات الدولة من جانب الغذاء والدواء وسببت في الاختراقات الأمنية المفتوحة على كل الاحتمالات السلبية.⁽¹⁾ ومن دواعي التحصين الأمني للغذاء والدواء تتلخّص إلى عدّة أسباب من الناحية الداخلية وهي كالآتي:⁽²⁾

1. المشاركة السياسية لهذا الأمر سيستجيب لنا في التقليل من الاحتقان السياسي لدى أفراد المجتمع الليبي.
2. القضاء على تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعها إدارياً أو سياسياً أو اجتماعياً، حتّى لا يشكّل لنا حالة من الاستياء لدى الشعب الليبي.
3. دور الإعلامي الأمني لحقيقة الامن الغذائي والدوائي، فلهذا الدور الإعلامي الصادق في نقل المعلومة يشكّل حالة من الثقة لدى الفرد الليبي.
4. إن الانسجام القبلي في نسيج المجتمع الليبي سيؤدي لنا في بناء مؤسسات أمنية وعسكرية سيتم ظهورها على شكل دولة موحدة، للقضاء على الفوضى وحالة عدم الاستقرار الداخلي في الدولة الليبية.
5. قوة الأجهزة والهيكل الأمنية سنقضي على تغوّل الفساد من العمالة الوافدة وستقوي مؤسسات الدولة، سواء كانت مؤسسات أمنية أو عسكرية أو استخباراتية، وكل ذلك سيؤدي إلى تنمية جميع الموارد البشرية؛ ممّا سيساعد أيضاً في الحد من حالة الفوضى الأمنية في ليبيا ومن ناحية الهجرة غير الشرعية.

1 - يازيجي، (2013م)، ليبيا، انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتل، معهد العربية للدراسات، 10، تشرين أول، الإمارات.

2 - الثلوي، (2014م)، المشهد السياسي والأمني الليبي، الدولة المفخخة، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 15، إبريل 2014م.

تحليل نتائج أسئلة الاستبيان

من بعد التطرق لأسئلة الاستبيان والتي تم توزيعها عن طريق صفحات التواصل الاجتماعي (فيس بوك) وكان التوزيع مقارب لأوراق الاستبيان البحثية من حيث النوع والعمر والمستوى العلمي والوظيفي.

كما أنه كانت المدة الزمنية لهذا الاستبيان من تاريخ 2022/09/20م حتى تاريخ 2022/11/03م.

واستخلصنا منها 51 ردًا من النماذج فكان منها 20 نموذجًا من الإناث، و (31) نموذجًا للذكور. لهذا فقط بينت لنا نتائج هذا الجدول جميعها بنسبة 100%، فمن قاموا بتعبئتها من خلال التواصل الاجتماعي هم متأثرين جدًا من غياب شمس حقيقة الانقسام السياسي؛ حتى أصبحت الدولة في سياق لم يبلغ فاهه، ومن دافع قد سبب في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني؛ مما استدرجهم لخوار السامري لعدم الفصل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

حتى جعلت منها ممرًا لجميع الطوائف الغير ليبية، وانطوت سماؤها في انتشار جميع الجرائم الجنائية منها والإرهابية والمخدرات.

ولهذا توصلنا في هذه الدراسة بأن للهجرة غير الشرعية انعكاس خطير جدًا لمساس أمن الدولة من ناحية العمالة الوافدة وتأثيرهم في الغذاء والدواء حتى أصبحت متذبذبة لا من هؤلاء ولا من هؤلاء.

النتائج والتوصيات

• نتائج الدراسة:

1. كشفت لنا هذه الدراسة من ناحية الجهات الضطية بانتشار ظاهرة العمالة الوافدة وتأثيرها في الغذاء والدواء نتيجة الفرق الشاسع ما بين الانقسام السياسي الداخلي واتخاذ السياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول، لهذا الأمر نرى استمرار الفوضى والعبث في الغذاء والدواء وغياب الاستقرار السياسي.

2. إن تداعيات الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية أصبحت تساهم بصورة مباشرة في ظاهرة العمالة الوافدة، واتخذت اتجاه سلبي من حيث مبدأ السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

3. تأثر الغذاء والدواء من الانعكاسات السلبية التي تهدد أمنها واستقرارها حتى تسببت في الانقسامات الداخلية، مما أصبحت ممرًا للعبور واستقطاب للعمالة الوافدة وأصبحت العمالة الوافدة هي اصل التأثير في الغذاء والدواء

4. توصلت الدراسة من هذه الانعكاسات في الشكل السلبي على الأمن الغذائي والدوائي ، حتى أصبحت هذه الظاهرة ظلمات من بعدها ظلمات في انتهاك حدودها الإقليمية من قبل العمالة الوافدة

5. رأينا حجم صعوبة تحديد ظاهرة العمالة الوافدة، نظرًا لطبيعة المسلك الغير رسمية، والتي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، وأيضًا من التحايل السلبي من داخل ليبيا في احتضان الهجرة غير الشرعية للعمالة الوافدة وتأثيرهم في الغذاء والدواء وتمكينهم في سائر الأعمال الخدمية.

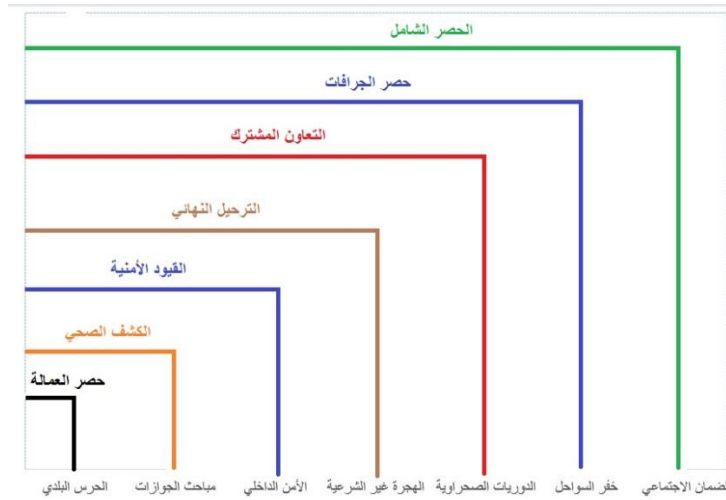
• توصيات الدراسة:

1. ضرورة إعادة الثقة بين المواطنين ودولة منشئه الأصلي في الوطن العربي ودول جنوب صحراء أفريقيا ليكي يتم حصر العمالة الوافدة وسبب تأثيرهم في الغذاء والدواء
2. احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن للحد من العمالة الوافدة غير الشرعية
3. تفعيل آليات الاستثمار في الموارد البشرية على مستوى دولة ليبيا وفتح افاق للشباب العاطل بدون عمل
4. يستوجب المقاربة في الجهات الضبطية والعمل في وعي أممي مشترك ما بين الجهات الامنية كلا حسب اختصاصه.
5. تكثيف التعاون بين جميع المصالح الأمنية لمكافحة العمالة الوافدة خلال تبادل الخبرات حول كيفية وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولات تأثير العمالة الوافدة في الامن والغذاء
6. العمل على الالتزام بالمبادئ الحاكمة لمكونات الاجهزة الضبطية المتخصصة في ضبط العمالة الوافدة.
7. تكثيف التعاون بين جميع المصالح الضبطية.
8. يستوجب على الجهات الأمنية فتح عقود استجلاب للعمالة الأجنبية الوافدة ، ويشترط فيها مراعاة القيمة المالية لجلب العمالة.

9. أن تكون عقود الاستجلاب من خلال جهاز مباحث الجوازات والجنسية؛ حتى يتم توثيقهم في منظومة واحدة وفق برامج أمنية.

10. سبل الحصر للعمالة الأجنبية الغير شرعية المتواجدة على الأراضي الليبية والاتجاه إلى فتح المسار الشرعي، وهي ستكون كآلاتي:

من بعد ما قمنا بتدوينه في السابق عن انعكاسات الهجرة غير الشرعية عن الأمن الليبي وفي كيفية مكافحتها لهذا تبيّن لنا من خلال الاطلاع في الأبحاث والندوات وجميع الدراسات التي اتخذت بالخصوص من بعد ثورة فبراير؛ أصبح الأمن القومي من ناحية الغذاء والدواء الليبي في تهديد متزايد وخاصة إذا لم يتم إعداد دراسات علمية تطور رجل الأمن في مكافحة هذه الظواهر السلبية، فلهذا أود أن أقدم شيئاً ملموساً كمقترح مبدئي يعمل في تقليل هذه الظاهرة، وبالرغم من أنها ذات جوانب سلبية، وأحياناً نرى منها الإيجابية في شكل مقنن لهذا العمل سيعمل به على حصر جميع الأجانب المتواجدين على الأراضي الليبية بطرق غير شرعية لاستجلابهم للعمالة الوافدة دون النظر لإجراءات الدولة حتى اصبحت لها تأثير قوي في الغذاء والدواء، والطريقة ستكون على النحو التالي في شكل رسم بياني تحليلي:



من بعد هذا الشكل السابق كرسم بياني لتحديد اختصاصات الجهات الأمنية على التوالي، سنخرج قليلاً عن كل جهة بالعمل المنوط بها وفق معايير إجراءاتها.

1. **الحرس البلدي:** يقوم جهاز الحرس البلدي في عمله بالمرور على جميع النشاطات التجارية والصناعية وأيضا الصحية وحصر هذا العمل وأن يتم إدراجهم في منظومة تكون خاصة بهم، ويشترط أن يكون الكفيل عليهم هو صاحب النشاط وإحالتهم على جهاز مباحث الجوازات لكي يتم إحالتهم إلى منظمة الصحة والكشف عليهم من خلوهم من أي مرض، وكما يستوجب على

الكفيل أن يكون هو الحاكم على العامل الأجنبي الذي يعمل في طرفه، وفي حال أنه يريد أن يترك هذا النشاط وأراد أن ينتقل إلى جهة أخرى سواء لنشاط عملي أو تجاري أو في مغادرة المدينة أو للعودة إلى بلده فلا بد من أن يتم إخلاؤه أولاً من صاحب النشاط وأن يخطر جهاز الحرس البلدي، ويستوجب على العامل بأن يقدم طلباً في ذلك، ويحدد المكان الذي يود الذهاب إليه.

2. **مباحث الجوازات:** فيما ذكرناه سلفاً عندما يقوم جهاز الحرس البلدي بإحالة أوراق العامل وتكون عن طريق صاحب النشاط وعليه هنا مباحث الجوازات أيضاً يقوموا بإعداد استبيان مفصل كمنظومة وتوثيق العامل وإحالته على المركز الصحي للتأكد من خلوه من الأمراض السارية.

3. **الأمن الداخلي:** كذلك الأمر تتحصر البيانات التي ذكرت سلفاً في الفقرة الأولى والفقرة الثانية وهنا صلب العمل الاختصاصي، حيث مما يتم إدراج العامل في منظومة مباحث الجوازات والتي أصلها من قبل الحرس البلدي يتم إحالة أسماء فقط من قبل مباحث الجوازات إلى الأمن الداخلي، وكذلك الأمر رجال الأمن الداخلي يستوجب عليهم فتح منظومة خاصة بالعمالة الأجنبية التي تم حصرها، وفي حال تبيّن لهم بأن أحد هؤلاء العمال الأجانب تابع لمنظمة إرهابية فيستوجب تسليمه بشكل مباشر، وهنا الأمن الداخلي له خاصية من هذا الجانب، أي لا يحق لأي جهة أمنية أن تطالب به ولا يتم ترحيله عن طريق جهاز الهجرة غير الشرعية إلا إذا رأى الأمن الداخلي بعد حين أن يرحله عن طريقهم أو يأخذ إجراءه بما يراه مناسباً، لهذا رأيت بأن يتوسط جهاز الأمن الداخلي بين هذه الأجهزة حتى يتم فلترة أي عامل أجنبي بالصورة الصحيحة.

4. **الهجرة غير الشرعية:** هنا تأتي لنا نقطة الفيصل النهائي ومن بعد توثيق العمالة من حيث المرحلة الأولى والثانية والثالثة، كذلك المرحلة هذه توثق العامل الذي يستوجب أن يرحل من البلاد نهائياً وفقاً للمعايير والأنماط المتبعة في شروط الترحيل مع مراعاة حقوق الإنسان فيهم.

وكما أود أن أعطي ملاحظة لما ذكرته سلفاً لجميع الأجهزة الأمنية وهي كالاتي:

أ- جهاز الحرس البلدي في كل منطقة ومدينة يجب أن يكونوا مرتبطين بجهاز منظومة واحدة، فعلى سبيل المثال يهرب أي عامل مصري أو سوداني أو غيرهم من الجنسيات بحيث عندما

يقوموا بالتبليغ تكون سهلة الرجوع والتوثيق في المنظومة ويجب أن تكون بالصورة الشخصية بالمعني أيضاً وفق بياناته.

ب- أن يكون لجهاز مباحث الجوازات لديهم منظومة ربط على كافة فروعهم.
ج- أن يكون لجهاز الهجرة غير الشرعية رابط بمنظومة واحدة على كافة فروع أجهزة الهجرة غير الشرعية حتى لا يستطيع أي أجنبي أو مهرب للهجرة غير الشرعية أن تسول له نفسه للعبث في الأمن القومي للدولة الليبية.
ولهذا لا يعني أن ما ذكرناه في النقاط السابقة يكون أمراً متفقاً عليه كحل جذري؛ لأن أصحاب النفوس الضعيفة ستسول لهم أنفسهم ويظنوا بأن الدولة أعطت لهم من خلال هذه النافذة الشرعية في تهريب البشر غير الشرعيين.

فما ذكرته هو سبيل الحصر كشكل مبدئي ويعد ذلك في حال تم ضبط مركبة تحمل هجرة غير شرعية فهنا يتم من جهاز الهجرة غير الشرعية اتخاذ إجراءات بشكل سريع في ترحيلهم ومعاقبة الجاني الذي يقوم بترحيلهم وتكون العقوبة رادعة وفق القوانين الدولية؛ حتى لا تكون كالدول الأوروبية والتي فتحت على نفسها هذا الصراع المميت في تبنيهم للهجرة غير الشرعية وكما نرى في الاختلافات الأمنية التي تحدث لهم من رحم هذا الخرق الإرهابي.

فلهذا فقد تطرقت في التوصيات لهذه الورقة بأن هذه الدولة يجب أن تفتح عقود الاستجلاب وأن تكون بشكل مباشر من قبل مباحث الجوازات دون النظر إلى مصلحة القوى العاملة باعتبار الذين يعملون فيها ليس لهم اختصاص أصيل من الناحية الأمنية، ولهذا اختصاص الاستجلاب يجب أن يراعى وفق المعايير الأمنية والاستخباراتية للدولة؛ حتى نحافظ على أمن الدولة القومي.

ومن بعد النقطة الرابعة انطوينا للملاحظة ولهذا نرجع لمسيرتنا الأولى وهي الفقرة الخامسة:
5. **الدوريات الصحراوية:** هنا ينبغي في التعاون المشترك ما بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وخاصة لمعاونتهم لجهاز الهجرة غير الشرعية بأن تخفف عبء الدوريات الصحراوية، فقد تكون من قبل المهريين مقاومة بأسلحة متوسطة وهذه الأسلحة لا تقاومها إلا القوات المسلحة وأيضاً في استطلاعها عن طريق المروحيات العمودية.

6. **خفر السواحل:** لا يخفى عليكم انتشار الجثث في السنوات الماضية من على شواطئ الساحل الليبي نتيجة خروج جرافات من بعض الدول بطرق غير شرعية وأيضاً خروجها من الغرب

الليبي وقد يلقوا مصرعهم في قاع البحر؛ لهذا لو عملنا بروح فريق أمني متناسق سنرجع الدولة لمؤسساتها واختصاصاتها كلا حسب أعمالهم.

7. **الضمان الاجتماعي:** من بعد حصر وضبط العمالة الأجنبية داخل الأراضي الليبية وحصرهم في منظومات وفق كل جهاز أمني فيما اقترحناه سابقاً لا مانع بأن نجبي من هؤلاء العمالة على حسب ما يقره قانون الضمان الاجتماعي من حيث الشمولية للعمالة الأجنبية وكذلك الأمر في مصلحة الضرائب.

باعتبار أن العمالة الأجنبية تتواجد بشكل كثير وللأسف نراهم مستفيدين أكثر من المواطن الليبي، وذلك من خلال مأجر السكن والأكل والملبس، وغالبيتهم يستعطفون المواطن الليبي؛ مما يدفعه بمنحه أجرة فوق من أجرته أو أطعمة ناشفة أو ملابس أو سترة صيفية وشتوية. وفي الختام نسأل الله أن أكون قد وفقت فيما دونته للحفاظ على السلم الأمني والقومي لدولتنا ليبيا من تفشي هذا المصاب الذي إذا استمر سنرى أبناء ليبيا هم أيضاً منجرين لهذا الهول للهروب من واقع البلاد، ونسأل الله السلام والأمن والعفو عند المقدرة.

الخاتمة

نسأل الله أن تكون هذه الورقات قد أدلت في مضمونها وضع الحق لحقيقة الهول الذي تعاني منه الدولة الليبية من العمالة الوافدة بدون شرعية استجلاب عن طريق مؤسسات الدولة، والتي أصبحت عرضة للهشاشة وخاصة في الانقسامات السياسية داخل الدولة الليبية مما تسببت في انتهاك الغذاء والدواء.

فلهذا قد تطرقت في ورقاتي السابقة عن الانعكاسات التي سببت في إجهاض الأمن للحد من العمالة الوافدة الغير شرعية ومكافحتها، ولهذا ينبغي علينا أن نعمل في التكثيف على وضع الخطط العلمية في المجالات الأمنية وخاصة أن نعمل في تنمية الموارد البشرية الأمنية في كيفية القضاء على العمالة الوافدة الغير شرعية في ليبيا بشكل كامل.

المراجع

1. الشلوي، (2014م)، المشهد السياسي والأمني الليبي، الدولة المفخخة، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 15، إبريل 2014م.
2. بن فرحة، رشيد، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق، 2009-2010م، ص62.
3. نياب، حافظ، ورقة علمية منشورة، كتاب أعمال مؤتمر إشكاليات الهجرة واللجوء في الوطن العربي، ص71.
4. رؤوف، منصور (2014م)، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سطيف، الجزائر.
5. صحيفة بوابة الوسط (2018م)، تهريب البشر من السودان وتشاد إلى ليبيا، المسارات والحلول (رؤية من داخل الكفرة)، 23 يوليو.
6. فرج عبد الفتاح (2017م)، هجرة المصريين عبر ليبيا، ألغام ومطارات وصحراء تبتلع التائهين، جريدة العرب الدولية، 68 تشرين أول، السعودية.
7. محمود (2017م)، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة، صحيفة المستقبل الليبية، 12 أيار.
8. مركز كانيغي لدراسات الشرف الأوسط، (2018م)، انهيار الأمن في ليبيا ينعش شبكات التهريب عبر الحدود، 30 كانون ثاني، لبنان.
9. متوفرة في ويكيبيديا على الموقع: <https://wikipedia.org/wiki> تاريخ الزيارة 21.4.2020 على الساعة 21:55م.
10. مركز عمران، ص6.
11. يازيجي، (2013م)، ليبيا، انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتائب، معهد العربية للدراسات، 10، تشرين أول، الإمارات.